

ملاحظات "لادي" على مجريات العملية الانتخابية: تنظيم في الإغتراب وشوائب بالجملة في لبنان

ساهمت الجمعية اللبنانية من اجل ديمقراطية الانتخابات "لادي" بفعالية في مراقبة الانتخابات النيابية التي جرت بين 6 و15 ايار الفائت في مراحلها الثلاث (المغتربون والموظفون وفي لبنان)، سواء مع هيئة الاشراف على الانتخابات الرسمية او عبر مندوبيها في كل الاراضي اللبنانية. وقد ثقت كل المجريات وخلصت الى ملاحظات اولية، سيلبيها تقرير شامل ومفصل لاحقا

العديد من المرشحين طوال فترة الحملات الانتخابية، مروراً بيوم الانتخابات". كذلك سجلت الجمعية ايضا "ضعفاً في تنظيم العملية الانتخابية عموماً، وهو ما سبق ان حذرت منه بعد انتخابات موظفي الاقلام، التي اظهرت قلة معرفة بقانون الانتخاب والية الاقتراع".

كل هذه الملاحظات لا بد من اخذها في الاعتبار بعد التأكد من صحتها من وزارتي الداخلية والخارجية، فيما يفترض بالمجلس النيابي الجديد اخذها في الاعتبار ايضا في حال قرر تعديل او تغيير قانون الانتخاب. لكن ماهو تأثير قانون الانتخاب الذي يشكو منه معظم السياسيين والناخبين على مجريات العملية الانتخابية، خاصة في ظل احتمال كبير لحصول منافسة غير شريفة بين المرشحين في اللائحة الواحدة حول الصوت التفضيلي مما ادى تاليا الى اشكالات وغبن، وفي ظل عملية حسابية معقدة تظلم الكثير من المرشحين الراسيين الذين نالوا اصواتا اعلى من الفائزين؟ هذا عدا عن ضرورة اعادة النظر في آليات عمل هيئة الاشراف على الانتخابات ومنحها صلاحيات اوسع واستقلالية اكبر.

"الامن العام" توقفت في هذا الحوار مع المدير التنفيذي لجمعية "لادي" علي سليم عند كيفية تعاطي المرشحين والمندوبين والناخبين ووسائل الاعلام، واداء وزارة الداخلية وهيئة الاشراف، وما اعترى عملية فرز الاصوات واحتساب النتائج من شوائب، واستشفت منه كل ما هو مطلوب من اجل اجراء عملية انتخابية صحيحة وسليمة وشفافة.

■ ما هي ابرز ملاحظات الجمعية على العملية الانتخابية، الايجابية والسلبية في الداخل او في الاغتراب لجهة تنظيم العملية الانتخابية اداريا، وهل من ثغر؟

تم توثيقها في المرحلة الاخيرة لا يعكس على الارض صفة الانجاز على الاطلاق. وللدلالة على ذلك، يمكن التوقف عند العينة من المخالفات والانتهاكات التي وثقها مراقبو "لادي"، والتي ستفصل لاحقا، وكان اخطرها التعرض لمراقبي الجمعية ومراقباتها بالتهديد والضرب والضغط، والمرافقة من مندوبي العديد من الاحزاب ذات السطوة في مختلف الدوائر. كما سجلت "لادي" تراخي وزارة الداخلية والبلديات في تطبيق القانون، من خلال عدم ردع الاعتداءات على مراقبيها، فضلا عن الاعتداءات على المرشحين واللوائح. وسجلت على امتداد اليوم الانتخابي مخالفات فاضحة لسرية الاقتراع في معظم الدوائر، مع تسجيل دعاية انتخابية مكثفة، وضغوط على الناخبين الذين لاحقهم مندوبو العديد من الاحزاب منذ لحظة وصولهم الى مراكز الاقتراع، وقاموا بتوجيههم، كما سجلت مئات من حالات المرافقة الى خلف العازل، بالاضافة الى خروق فاضحة للصمت الانتخابي.

واعتبر التقرير ان "خلال الفرز في الاقلام، استمرت المخالفات على نطاق واسع، مع تدخل المندوبين بشكل فاضح في العملية. في ظل فوضى عارمة سجلت بالاضافة الى انقطاع التيار الكهربائي في بعض المراكز".

ورأت الجمعية "ان المناخ العام المرافق للعملية الانتخابية شابته منذ البداية العديد من الشوائب، التي وثقتها الجمعية من خلال التقارير الدورية التي كانت تصدرها منذ انطلاق الحملات الانتخابية، والتي سلطت الضوء على الانتهاكات التي سجلت، سواء على مستوى الزبائنية السياسية، او الخطاب السياسي التحريضي والطائفي، فضلا عن استخدام النفوذ من جانب العديد من الجهات السياسية والرسمية والسلطات المحلية والتحريض على

وثق مراقبو الجمعية الذين فاق عددهم 1100 مراقب في كل الاراضي اللبنانية، بعض المخالفات الانتخابية التي حصلت في انتخابات المغتربين. وقد تركزت في شكل اساسي على حصول دعاية انتخابية في محيط بعض مراكز الاقتراع وفي داخلها ايضا، اضافة الى تصوير اوراق الاقتراع الرسمية من بعض الناخبين. في حين اشتكى البعض من عدم ورود اسمائهم على لوائح الشطب، وافيد بانهم لم يكملوا عملية التسجيل. في المقابل، مارس بعض مندوبي الاحزاب الضغط على بعض الناخبين خارج الاقلام للتصويت بتوجهات معينة، بحسب ما نقل مراقبو الجمعية، وقد تزامن ذلك مع تسجيل اكثر من خرق للصمت الانتخابي الذي يفترض ان يرافق اليوم الانتخابي. لكن الجمعية سجلت التنظيم الجيد الذي اتسمت به عمليات الاقتراع في دول الاغتراب، وتعاون فريق وزارة الخارجية الذي تلقف الشكاوى التي نقلتها الجمعية، وعمل على حل الكثير منها في شكل مباشر.

اما في الانتخابات العامة التي جرت في لبنان في 15 ايار، فقد سجلت "لادي" في تقريرها صراحة ما وصفته "شوائب بالجملة اعترت الاستحقاق، ومخالفات فاضحة وترهيب وضغوط مارستها جهات سياسية عدة، في ظل تراخ واضح في تطبيق القانون من جانب وزارة الداخلية والبلديات".

وافادت الجمعية في تقريرها الاولي عن الانتخابات في لبنان ان "ما تم رسده وتوثيقه طيلة اليوم الانتخابي الطويل جاء مخيبا للامال، لا بل يفرغ جوهر العملية الديمقراطية من معناه. واذا كانت السلطة السياسية والجهة المعنية بتنظيم الانتخابات وادارتها اعتبرت ان مجرد حصول هذه الانتخابات هو انجاز في حد ذاته، الا ان حجم الانتهاكات والمخالفات التي



المدير التنفيذي لجمعية "لادي" علي سليم.

يوم الانتخابات على ضرورة سرية الاقتراع وعدم السماح لأي ناخب من الادلاء بصوته في حال قام بتصوير قسيمة الاقتراع خلال الادلاء بصوته. وهذا ما ادى الى الغاء عدد من الاصوات في الخارج والداخل بسبب خرق مبدأ سرية الاقتراع من الناخبين. كما لاحظت الجمعية ورصدت اكثر من 500 حالة مرافقة لناخبين من مندوبين الى داخل العازل الانتخابي خلال يوم الانتخابات في مخالافات واضحة للقانون وحرية وسرية التصويت.

■ هل كان هناك شوائب خلال عمليات فرز الاصوات واحتساب النتائج؟
□ سجلت الجمعية تخبطاً في فرز الاقلام من هيئات القلم وذلك بسبب عدم معرفة الموظفين بالقانون الانتخابي، كما منع عدد من مراقبي الجمعية من دخول لجان القيد الابتدائية في بداية مرحلة الفرز الثاني من قبل القوى الامنية لبعض الوقت.

■ ما هي الاقتراحات لديكم لاجراء انتخابات اكثر تنظيماً وشفافية؟
□ لطالما نادى جمعية "لادي" بادارة مستقلة للانتخابات، مستقلة تماماً عن وزارة الداخلية والبلديات وعن وزارة الخارجية، تكون هي المولجة على التنظيم والاشراف على العملية الانتخابية بكل تفاصيلها، وتكون لديها الاعتمادات المالية المستقلة ايضا.

■ هل من تأثير لقانون الانتخاب على حسن سير العملية الانتخابية؟
□ في الشق القانوني للانتخابات، يجب البدء بورشة عمل كبيرة لاصلاح قانون الانتخابات. فالنظام الانتخابي وكيفية تقسيم الدوائر الانتخابية والصوت التفضيلي وكيفية احتسابه، وغياب الكوتا الجندرية (الكوتا النسائية)، كلها مسائل في حاجة الى اصلاح كاتار قانوني للانتخابات. اما في الشق الاجرائي، فلا بد من اعتماد "المينغاستر" لتسهيل عملية اقتراع الناخبين. لذلك، لا بد من تعديل قانون الانتخاب لاشراك اكبر شريحة ممكنة من الناخبين في الانتخابات.

عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين في الظهور الاعلامي

□ لاحظت الجمعية خلال مراقبتها للانتخابات الخارج والداخل وجود دعاية انتخابية كثيفة للاحزاب والمرشحين في خرق فاضح للصمت الانتخابي، وهذا ايضا انعكس على الوسائل الاعلامية من خلال استصراف الناخبين والمرشحين عن خبراتهم السياسية وبرامجهم. كما رصدت الجمعية عدم تكافؤ الفرص بين المرشحين والمرشحات في الظهور الاعلامي، بحيث يبعث المساحات الاعلامية المجانية كمساحة اعلامية، مما ساهم في حصر الظهور الاعلامي بالمرشحين النافذين سياسياً ومالياً على حساب بقية المرشحين.

■ كيف تقيّمون اداء وزارة الداخلية وهيئة الاشراف؟
□ شددت وزارة الداخلية والبلديات في

□ لاحظت الجمعية غياباً جدياً من الادارة النازمة، اي وزارة الداخلية والبلديات، لناحية تدريب هيئات القلم المولجة حصراً في شرح اليات الاقتراع للناخبين يوم الانتخابات، وهذا كان جلياً خلال مراقبتها للانتخابات العامة في 15 ايار الماضي، على عكس تجهيزات وزارة الخارجية والمغتربين التي كانت جاهزة جداً مقارنة بالعام 2018 من ناحية التنظيم. كما وردت معلومات لمراقبي الجمعية عن تسليم اوراق اقتراع من دون التوقيع عليها من هيئة القلم، ما يمكن اعتباره علامة اضافية على ورقة الاقتراع قد تعرضها للإبطال. وقد لوحظ ايضا عدم تجهيز غالبية المراكز بشروط تسهل عملية اقتراع ذوي الاحتياجات الخاصة.

■ هل من ملاحظات حول تقيد الناخبين والمندوبين ايضا بالقانون والاجراءات؟
□ ان نقص التدريبات القانونية ساهم في تدخل كبير من مندوبي الاحزاب والمرشحين في شرح اليات الاقتراع للناخبين، كذلك الى ترشيدهم وتوجيههم يوم الانتخابات.

■ ما مدى التزام المرشحين ووسائل الاعلام او تجاوزاتهم للقانون؟